

مروان القاسم، وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء علي سليمان، وعن الجانب الفلسطيني أعضاء اللجنة التنفيذية لـم.ت.ف: ياسر عديريه الأمين العام المساعد للجبهة الديمقراطية، وعبد الرحيم أحمد الأمين العام لجبهة التحرير العربية، وحامد أبو ستة، وأحمد صدقي الدجاني، كذلك حضر هاني الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، وتقوم اللجنة، الى جانب بحثها للعلاقات بين الجانبين، بوضع استراتيجية مشتركة لهما. والجدير بالذكر، أنه ظهرت خلافات فلسطينية حول العلاقات الفلسطينية - الأردنية، بتشكيل اللجنة العليا المشتركة، وبرزت في سياق هذه الخلافات مواقف حادة لبعض فصائل المقاومة، وذهب البعض بعيداً في عرض طبيعة هذه العلاقات والمحددات، فجاهت تقديراتهم وتصوراتهم على عكس ما يبين الأعضاء الفلسطينيون المشاركون في الاتصالات. لمنظمة طلائع حرب التحرير الشعبية - الصاعقة، قدرت، في بيان صادر لها في دمشق، وأن معادلات عرفات - حسين، أدت الى تشكيل لجنة تتناقض ومصالح الشعب الفلسطيني، كما ادعت أن المعادثات الثنائية في عمان ستؤدي الى تدعيم موقف الملك حسين والهادف الى المشاركة في حق منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني، وبالتالي، فانها تمهد الطريق أمام الاقتراحات ريفان وغيرها من المشاريع الهادفة الى تصفية القضية الفلسطينية، (النهار، ١٩٨٢/١٢/٣). ويدرورها انتقدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، تشكيل اللجنة المشتركة لأنها كما مضت هذه الجبهة الى القول، لم تشكل بقرار شرعي من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أو المجلس المركزي الفلسطيني، أو أية مؤسسة فلسطينية شرعية أخرى (السمير، ١٩٨٢/١٢/١٤). واعتبر عضو اللجنة المركزية لحركة فتح نمر صالح (أبو صالح)، أن مشروع الاتفاق الأردني - الفلسطيني يخلل حقوق الشعب الفلسطيني وبالجملة الذاتي المرتبط بالنظام الأردني، (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٢/١٧). في حين أن الأمين العام للجبهة الشعبية جورج حبش أوضح أن البرنامج السياسي الذي أقرته منظمة التحرير بالاجماع

في عام ١٩٧٩، ينص على قيام دولة فلسطينية مستقلة، فوق جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، لهذا فان مشروع الاتحاد الكونفدرالي الأردني - الفلسطيني لا يمكن بحثه إلا بعد قيام هذه الدولة (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٢/١٦).

في المقابل، أوضع ياسر عرفات مجدداً، أن الدولة الفلسطينية المستقلة تبش الهدف الرئيسي لنضال منظمة التحرير الفلسطينية السياسي والعسكري والدبلوماسي، ورة عرفات على كل الانتقادات، متنبهاً أنها تتناقض ومقررات المجلس الوطني الفلسطيني التي أشارت الى العلاقات المميزة الأردنية - الفلسطينية، وفي الاتجاه نفسه، أوضح الأمين العام المساعد للجبهة الديمقراطية عضو اللجنة العليا المشتركة، ياسر عديريه، العوامل الموضوعية التي تفرض اقامة علاقات خاصة مع الأردن، وأكد أن منظمة التحرير ترسم خطوط هذه العلاقات على أساس قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، بما يخدم تعزيز دورها بين الشعب الفلسطيني خارج الوطن المحتل وداخله. واعتبر أن المنظمة تنطلق من مبدأ وأن المصلحة المشتركة للشعبين الفلسطيني والأردني، تفترض حرية العمل للحركة الوطنية الفلسطينية، في مواصلة المواجهة للعدو الصهيوني الامبريالي المشترك؛ وبعد معركة لبنان، فان دور منظمة التحرير في الأردن يكتسب أهمية أكثر من أي وقت مضى، وأن اقامة هذه العلاقات لن تتم الا بعد انشاء الدولة الفلسطينية المستقلة، والتي ستقوم على أساس طوعي حر، وعلى قاعدة التكافؤ والديمقراطية (نداء الوطن، مصدر سبق ذكره، ص٢). وبالنسبة لأعمال اللجنة الأردنية - الفلسطينية العليا، صرح عديريه، بأنها أكدت التزامها بقرارات مؤتمر قمة فاس، التي تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في اقامة دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير، ممثله الشرعي الوحيد.

اجتماعات اللجنة التنفيذية، والمجلس العسكري الفلسطيني

انعكست ايجابيات وبيان عدنه، على مختلف اجتماعات منظمة التحرير الفلسطينية، لا سيما اجتماعات اللجنة التنفيذية، التي ملدت في تونس